هيئة جودة التعليم والتدريب
Education & Training Quality Authority
Kingdom of Bahrain - مملكة البحرين

إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

تقرير الزيارة التتبعية للبرامج

البكالوريوس في التصميم الداخلي

كلية الآداب والعلوم

جامعة العلوم التطبيقية

مملكة البحرين

تاريخ الزيارة التتبعية الأولى: 12-13 مارس 2018

تاريخ المراجعة: 9-11 مايو 2016

HC079-C2-F014

جدول المحتويات

نبذة عامة حول الزيارة التتبعية للبرامج 2

1.المؤشر (1): برنامج التعلُّم.....5

2.المؤشر (2): كفاءة البرنامج..... 9.

3.المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين 14

4.المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة.....23

5.الاستنتاج.....26

ملحق1: الحُكم الخاص بكل توصية.....27

ملحق 2: الحُكم الإجمالي.....28

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لهيئة جودة التعليم والتدريب – مملكة البحرين 2018

نبذة عامة حول الزيارة التتبعية للبرامج

تعدُّ الزيارة التتبعية التي تقوم بها إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين جزءًا من منظومة ضمان الجودة المستمرة، والمراجعة، وإعداد التقارير، والتحسين.

وتنطبق الزيارة التتبعية على كافة البرامج الأكاديمية التي خضعت للمراجعة من قِبَلِ إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي وفق إطار مراجعة البرامج في الكلية، وصدر في حقها حُكم: "قدْرٌ محدودٌ من الثقة"، أو "غير جدير بالثقة".

ويعدُّ تقرير الزيارة التتبعية هذا مكوِّنًا أساسيًّا في عملية متابعة مراجعة البرامج، حيث تم تقييم التقدُّم المتحقق في برنامج البكالوريوس في التصميم الداخلي، والذي تطرحه جامعة العلوم التطبيقية، وذلك بتاريخ 12-13 مارس 2018؛ استنادًا إلى إطار المراجعة المنشور، وسياسات وإجراءات هيئة جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين.

وقد تم إعداد الأجزاء التالية من هذا التقرير بوصفها جزءًا من دورة متابعة البرامج الأكاديمية التي تقوم بها إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين، والمشار إليها في دليل مراجعة برامج مؤسسات التعليم العالي، والصادر عن إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي. وتقترن هذه المرحلة بعملية مستمرة لمراجعة وتحسين الجودة المؤسسية والأكاديمية لمؤسسات التعليم العالي التي تمارس عملها في مملكة البحرين.

أولًا: أهداف الزيارة التتبعية

أ. تقييم التقدُّم المتحقق إزاء التوصيات الواردة في تقرير مراجعة برنامج البكالوريوس في التصميم الداخلي، كلية الآداب والعلوم، جامعة العلوم التطبيقية (استنادًا إلى المؤشرات الأربعة الموضوعة من قبل هيئة جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين)، منذ أن تمت مراجعة البرنامج في تاريخ 9-11 مايو 2016.

ب. تقديم المزيد من المعلومات والدعم لعملية التحسين المستمرة للمعايير الأكاديمية، وتعزيز جودة التعليم العالي، وعلى وجه التحديد ما يقدم في برنامج البكالوريوس في التصميم الداخلي في جامعة العلوم التطبيقية، والتعليم العالي داخل مملكة البحرين ككل.

ثانيًا: نبذة عامة

أُجريت عملية مراجعة برنامج البكالوريوس في التصميم الداخلي في جامعة العلوم التطبيقية في مملكة البحرين، من قِبل إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب، في تاريخ 9–11 مايو 2016.

وقد كان الاستنتاج العام الذي خلُصت إليه لجنة المراجعة في 2016 أنَّ البرنامج على "قدر محدود من الثقة". وبناءً على ذلك، شملت الزيارة التتبعية مراجعة الأدلة التي قدمتها جامعة العلوم التطبيقية إلى إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، وخطة التحسين، وتقرير التقدُّم والمواد المساندة له، والوثائق التي قُدِّمت أثناء الزيارة التتبعية، والمعلومات التي حصلت عليها اللجنة أثناء المقابلات.

وقد كان الحُكم الذي أصدرته لجنة المراجعة الخارجية على برنامج البكالوريوس في التصميم الداخلي بخصوص كل مؤشر ما يلي:

المؤشر 1: برنامج التعلُّم؛ "**مستوفٍ**"

المؤشر 2: كفاءة البرنامج؛ "**مستوفٍ**"

المؤشر 3: المعايير الأكاديمية للخريجين؛ "**غير مستوفٍ**"

المؤشر 4: فاعلية إدارة وضمان الجودة؛ " **مستوفٍ**".

وقد أُجريت الزيارة التتبعية من قبل لجنة مراجعة (اللجنة) مؤلفة من عضويْن. كما ركزت الزيارة التتبعية هذه على تقييم كيفية تعامل المؤسسة مع التوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة الناتج عن مراجعة البرنامج في 9–11 مايو 2016. وفيما يتعلق بكل توصية وردت ضمن كل مؤشرٍ من المؤشرات الأربعة، أصدرت لجنة المراجعة حُكمها فيما إذا كانت تلك التوصية "مُعالجة بالكامل"، "مُعالجة جزئيًّا، أو "غير مُعالجة"؛ وذلك باستخدام المعايير المُدرجة في الملحق (1). كما أُصدر حُكم إجمالي فيما إذا كان هناك "تقدم جيد"، "تقدمٌ ملائم"، أو "تقدمٌ غير ملائم"؛ بناءً على المعايير المدرجة في الملحق (2).

ثالثًا: نبذة عامة حول برنامج البكالوريوس في التصميم الداخلي

تم طرح برنامج البكالوريوس في التصميم الداخلي من قبل قسم التصميم والفنون في العام الأكاديمي 2005–2006، ويُقدم هذا البرنامج باللغة العربية باستثناء بعض المقررات التي يتم تقديمها باللغة الإنجليزية كالمقررات التي تعتمد على برامج الحاسوب. وكان إجمالي عدد الطلبة المسجلين في البرنامج – في وقت هذه الزيارة التتبعية – (30) طالبًا، أمَّا بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس، فقد كان عددهم الإجمالي (3) أعضاء؛ منهم أستاذ مشارك واحد، و(2) أساتذة مساعدين؛ يعملون بنظام الدوام الكامل. وقد بلغ عدد خريجي البرنامج في الأربع سنوات الماضية (28) طالبًا.

1. المؤشر (1): برنامج التعلُّم

يقيِّم هذا الجزء مدى معالجة برنامج البكالوريوس في التصميم الداخلي في جامعة العلوم التطبيقية للتوصيات الواردة في تقرير مراجعة البرنامج في شهر مايو 2016، تحت المؤشر (1): برنامج التعلُّم؛ ونتيجة لذلك فإنه يصدر حكمًا بخصوص مستوى تنفيذ كل توصية من التوصيات الخاصة بهذا المؤشر، كما وردت في الملحق (1) من هذا التقرير.

توصية 1.1: مراجعة محتوى المقررات الدراسية وتقليص عدد الساعات المعتمدة لمواد التاريخ، وإضافة مواد عملية تخصصية إجبارية واختيارية تغطي المجالات المتنوعة المرتبطة بالتخصص والمطلوبة في سوق العمل بشكل أكبر.

الحُكم: مُعالجة كليًّا

وفقًا لتقرير التقدم، فقد قام فريق البرنامج بمقايسة مرجعية رسمية للبرنامج مع برنامج التصميم الداخلي المقدم في جامعة عمان الأهلية، بالإضافة إلى مقايسة غير رسمية مع مجموعة أخرى من البرامج – بعضها مُعتمد من مجلس اعتماد التصميم الداخلي Council for Interior Design Accreditation (CIDA) – ومنها جامعتا: Texas Tech University (TTU)، وSamford University، إلى جانب جامعة حكومية محلية واحدة وهي جامعة البحرين، وفي ضوء تلك المقايسات، تم تقليص عدد مقررات التاريخ من خمسة مقررات بواقع (15) ساعة معتمدة في الخطة الدراسية السابقة 2013–2014، إلى أربعة مقررات بواقع (12) ساعة معتمدة في الخطة الدراسية المُعدَّلة 2017–2018، منها ثلاثة مقررات مرتبطة بالتخصص بواقع تسع ساعات معتمدة، وهي: "تاريخ ونظريات الفن والتصميم 1 (ADE1101)"، "تاريخ ونظريات الفن والتصميم 2 (ADE2102)"، و"تاريخ التصميم الداخلي (IND3103)"، بالإضافة إلى مقرر واحد يُدرس كمتطلب جامعي، ومخصص له ثلاث ساعات معتمدة وهو: "تاريخ وحضارة البحرين (HBH105)". وقد اطلعت اللجنة على تقارير المقايسة المرجعية التي قام بها فريق البرنامج والتي تبين من خلالها أن الجامعات التي تم اختيارها للمقايسة المرجعية تحتوي خطتها الدراسية على ثلاثة مقررات إجبارية متخصصة في التاريخ بواقع تسع ساعات معتمدة، وهو الأمر الذي يتوافق مع الخطة المعدلة للبرنامج إذا ما استُثْنِيَ منها مقرر "تاريخ وحضارة البحرين" الذي يُدرس كمتطلب جامعي إجباري.

من ناحية أخرى، وجدت لجنة المراجعة – من خلال فحص الخطة الدراسية – أنه تم إضافة مقرر إجباري يدعم تعليم البرمجيات المرتبطة بنمذجة معلومات المباني BIM-Revit وهو: "نمذجة معلومات البناء (IND3051)"؛ تلبيةً لاحتياجات سوق العمل، بالإضافة إلى مجموعة كبيرة من المقررات الاختيارية التي بلغ عددها (16) مقررًا، والتي ركزت على عدة محاور منها الخامات، والإنشاءات، البرمجيات الحديثة، وتطوير الحلول التصميمية؛ استجابة لتوصيات المجلس الاستشاري التي هدفت إلى ربط الطلبة باحتياجات سوق العمل البحرينية؛ ليصبح عدد المقررات الاختيارية (21) مقررًا، يختار الطالب من بينها خمسة مقررات، بدلاً من مقررين كما في الخطة الدراسية السابقة 2013–2014، وتُقر اللجنة أن هذا التغيير قد أدى إلى إثراء الخطة الدراسية بمجموعة متنوعة من المقررات التي تغطي المجالات المختلفة للتخصص، وتواكب سوق العمل، باستثناء مقرر: (IND2097) 3D printing & 3D Scanner الذي تنصح اللجنة بإلغائه، وتضمين محتواه في المقررات المناسبة. وعليه، تقر اللجنة بالتعديلات التي قام بها فريق البرنامج، وتراها مناسبة لمعالجة التوصية.

توصية 1.2: *التأكد من أنَّ البرمجيات المتضمنة في المقررات الإجبارية للبرنامج تتلاءم مع متطلبات التخصص الحالية، واستخدام النتائج البحثية، والممارسة المهنية الحديثة والراهنة في تدريس المقررات الدراسية، وإضافة عددٍ أكبر من الكتب المعتمدة والمراجع العلمية.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

يشير تقرير التقدم إلى أنه بجانب مجموعة البرمجيات الأساسية التي يستخدمها البرنامج، فقد تم إضافة مقرر إلزامي يدعم تعليم البرمجيات المرتبطة بنمذجة المباني BIM – Revit Building Information Modelling (IND3051) في الخطة الدراسية الجديدة 2017–2018، بالإضافة إلى ثلاثة مقررات اختيارية تدعم التعمق في البرمجيات المتخصصة والملائمة لمتطلبات سوق العمل؛ وهو الأمر الذي أقره أعضاء الهيئة الاستشارية وأرباب الأعمال خلال الزيارة التتبعية، وأضافوا أنَّ بعضًا من مقترحاتهم التي أبدوها خلال اجتماعاتهم الدورية بخصوص إضافة مقررات، قد تم الأخذ بها في الخطة الدراسية المحدثة. وقد تأكدت اللجنة من ذلك خلال الزيارة التتبعية؛ وهو الأمر الذي تراه اللجنة مناسبًا.

وبالنسبة لإضافة أكبر عدد من الكتب والمراجع المتخصصة للمقررات الدراسية، وطبقًا لما ورد في تقرير التقدم؛ فقد ارتفعت نسبة عدد المقررات التي استخدمت البحوث العلمية لتدريسها من (1%) في العام

الأكاديمي 2015–2016 إلى (20%) خلال العام الأكاديمي 2017–2018، وقد لاحظت اللجنة أثناء عملية فحص نماذج من توصيف المقررات الدراسية زيادة عدد المراجع المُتضمَّنة في المقرر الدراسي إلى أكثر من مرجعٍ واحد، كما تم إضافة مجموعة من البحوث الحديثة كجزء من المادة العلمية لبعض المقررات مثل مقرر: "مشروع تخرج (برمجة)" (IND432)، والذي اشتمل على عدد من الأبحاث العلمية الحديثة في التخصص. إلا أنه بمراجعة أعمال الطلبة في هذا المقرر، لم يظهر انعكاسُ هذه الموضوعات الحديثة على أعمالهم، وهو ما تأكَّد للجنة المراجعة خلال الاجتماع مع الطلبة، حيث أعرب طلبة السنة النهائية الذين اجتازوا هذا المقرر عن عدم معرفتهم لموضوعات البحوث التي تمت إضافتها حديثًا إليه؛ ولذلك ترى اللجنة أنَّ هذه التوصية قد تمت معالجتها ولكن بشكل جزئي، فعلى الرغم من أن اللجنة تقر التعديلات التي أُجْرِيَتْ لتحديث البرمجيات المستخدمة في المقررات الإجبارية؛ مما يعالج الجزء الأول من التوصية، إلا أنها توصي بضرورة تفعيل استخدام نتائج الأبحاث الحديثة في تدريس المقررات؛ لتعزيز معارف ومهارات الطلبة، وربطهم بكل ما هو مستحدث في التخصص، ومن ثم ترى اللجنة أن هذه التوصية قد تمت معالجتها جزئيًّا.

توصية 1.3: *مراجعة وإعادة صياغة مخرجات التعلُّم المطلوبة والخاصة بالبرنامج، والتأكد من قابليتها للقياس، واستيفائها لكل المتطلبات.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

وفقًا للأدلة المقدمة، فقد قام فريق البرنامج بمراجعة وإعادة صياغة مخرجات تعلُّمه المطلوبة، مستعينًا بالمقايسة المرجعية مع جامعة عمَّان الأهلية، وجامعة فيلادلفيا في الأردن، ومن خلال مقايستها مع مخرجات التعلم التي حددها مجلس الاعتماد الأكاديمي (CIDA). فضلاً عن ذلك، فقد تبين من خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس أنَّ مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج قد تمت مناقشتها مع المراجع الخارجي. وبفحص مخرجات تعلُّمه المحدثة، وجدت اللجنة أنَّ عددَ تلك المخرجات قد تم تقليصها من (14) إلى (13) مخرجًا تعليميًّا؛ مُقسَّمة على أربع فئات رئيسة هي: المعرفة والفهم، المهارات الخاصة بالموضوعات، مهارات التفكير النقدي، مهارات عامة قابلة للنقل والقياس. ووفقًا لتقرير التقدم والأدلة المقدمة، فقد رافقت عملية المراجعة عقد جلسات وورش عمل مع أعضاء هيئة التدريس لمناقشة المخرجات المطلوبة للبرنامج. وقد وجدت اللجنة أنَّ المخرجات المحدثة مناسبة لنوع وطبيعة البرنامج، وتستوفي جميع متطلبات التخصص،

كما أنها مُصاغة بطريقة واضحة، وقابلة للنقل والقياس باستثناء مخرج A1 "يدرك القضايا الإدارية، والمالية، والقانونية، والأخلاقية من حيث صلتها وأثرها على ممارسة مهنة التصميم الداخلي"، والذي يحتاج إلى إعادة صياغة ليصبح قابلاً للقياس، حيث إنَّ الفعل "يدرك" غير قابل للقياس. ولذلك، فإنَّ اللجنة ترى أنَّ التقدم المتحقق يعالج التوصية بشكل جزئي.

توصية 1.4: *مراجعة وربط مخرجات التعلُّم المطلوبة والخاصة بالمقررات الدراسية بمخرجات البرنامج؛ لاستيفاء كل المتطلبات اللازمة لإنجاز مخرجات التعلُّم المطلوبة على مستوى البرنامج.*

الحُكم: مُعالجة كليًّا

وفقًا لتقرير التقدم والمستندات الداعمة، فقد تمت مراجعة وربط مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج المحدث بمخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية من خلال دراسة مناسبة، حيث قام فريق عمل البرنامج باقتباس مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية من المعايير الدولية التي حددها مجلس الاعتماد الأكاديمي للتصميم الداخلي CIDA، وتم إعداد مصفوفة لربط مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج بتلك المعايير؛ للتأكد من أنَّ مخرجات البرنامج على نفس مستوى معايير CIDA، كما تم إعداد مصفوفة أخرى لربط مخرجات المقررات الدراسية بمخرجات البرنامج المحدثة، وبفحصها تأكدت اللجنة من أنَّ مخرجات المقررات الدراسية، في عمومها، تلبي مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، وأنَّ مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية قد صيغت بشكل يراعي تدرُّج تقدم الطلبة من مستوى إلى آخر من خلال تسلسل المقررات الدراسية، وتدرُّج مستوى تعقيد المقرر ومخرجاته بشكلٍ يناسب مستوى المقررات ومحتواها. كما علمت اللجنة من خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس أنَّهم قد شاركوا في عمليتي التعديل والربط، كما أنَّهم على دراية بالترابط بين مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية والمخرجات الخاصة بالبرنامج، وتشعر اللجنة بالرضا عما تم تحقيقه لمعالجة هذه التوصية، ومن ثم ترى أن تلك التوصية قد تمت معالجتها كليًّا.

2. المؤشر (2): كفاءة البرنامج

يقيِّم هذا الجزء مدى معالجة برنامج البكالوريوس في التصميم الداخلي في جامعة العلوم التطبيقية للتوصيات الواردة في تقرير مراجعة البرنامج في شهر مايو 2016، تحت المؤشر (2): كفاءة البرنامج؛ ونتيجة لذلك فإنه يصدر حكمًا بخصوص مستوى تنفيذ كل توصية من التوصيات الخاصة بهذا المؤشر، كما وردت في الملحق (1) من هذا التقرير.

توصية 2.1: *إجراء اختبارات للقدرات عند قبول طلبة جدد بالبرنامج، وذلك حتى يمكن تحقيق أهداف ومخرجات التعلم المطلوبة والخاصة بالبرنامج.*

الحُكم: غير مُعالجة

يشير تقرير التقدم إلى أنه تم تعديل شروط القبول بالبرنامج وفقًا لمقايسة مرجعية رسمية مع جامعتي عمان الأهلية وفيلادلفيا في الأردن؛ لمقارنة شروط القبول، وقد تمَّ تبني إجراءات جديدة لقبول الطلبة في البرنامج؛ بدأ تطبيقها في الفصل الأول للعام الأكاديمي 2017–2018، تتضمن اختبار قدرات كشرط إلزامي للقبول، وهو اختبار تقييمي لقياس قدرات الطلبة، ومدى استعدادهم لدراسة التخصص، وتسمح سياسة القبول بقبول الطلبة الذين يجتازون امتحان القبول بدرجة "يملك استعدادات بسيطة" بالالتحاق بالفصل الدراسي الأول في البرنامج؛ بشرط تقديم ملف أعمال portfolio عند نهاية الفصل، يحقق فيه الطالب علامة تقييم (65%)؛ لكي يسمح له بالانتقال إلى الفصل الدراسي الثاني، فإذا لم يحقق العلامة المطلوبة فله إعادة مقرر دراسي أو أكثر يكون قد درسه قبل ذلك، أو إعادة تقديم ملف الأعمال portfolio مرة أخرى قبل أن يسمح له بمواصلة الدراسة في الفصل الدراسي الثاني. وقد تبين أثناء المقابلات التي جرت مع أعضاء هيئة التدريس أن هذه السياسة مُطبَّقة بالفعل، حيث تقدم للبرنامج (19) طالبًا في الفصل الأول من العام الأكاديمي 2017–2018، تم قبول (17) طالبًا منهم بعد أنْ اجتازوا امتحان القدرات، كما تمَّ قبول اثنين منهم قبولاً مشروطًا بعد أنْ حصلوا على "يملكُ استعداداتٍ بسيطةً" في امتحان القدرات. وقد فحصت اللجنة اختبار القدرات وبعض النماذج المُقيَّمة، ولاحظت أنها ذات درجة صعوبة غير مناسبة لمستوى الدراسة في البرنامج، كما أنها تقيس الإلمام بمعلومات سطحية، ولا تقيس المهارات اللازمة لتخصص التصميم الداخلي وتحديدًا القدرة على التخيل الثلاثي الأبعاد، بالإضافة إلى خلو الامتحان من أسئلة تقيس القدرات الإبداعية والابتكارية. علاوة على ذلك، فقد تبين للجنة الزيارة التتبعية إجراء اختبار قدرات موحد لقبول الطلبة في

تخصصي التصميم الجرافيكي والتصميم الداخلي، على الرغم من اختلاف المهارات اللازمة للتخصصيْن. كما أنَّ المقايسة المرجعية لم تتناول مقايسة أسئلة الامتحان نفسه، والمهارات التي يتم قياسها. ومن ثَمَّ، توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية تطوير نموذج امتحان القدرات، بحيث يقيس المهارات اللازمة لكل تخصص على حدة، مع إبقاء القبول المشروط والذي يساعد المتقدمين على تحسين المهارات المرتبطة بالتخصص، وبناءً على ما تقدم ترى لجنة الزيارة التتبعية أنَّ تلك التوصية لم تتم معالجتها بالشكل الذي يؤثر إيجابيًّا على تحقيق أهداف ومخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج.

توصية 2.2: تعيين متخصصين في الهيئة الأكاديمية يحملون درجات علمية رائدة في تصميمات الطاقة والبيئة، وتخصصات في تصميم الضيافة، والاستدامة، والرعاية الصحية بما يسمح بتحقيق المستوى المهارى المطلوب للطلبة في مجال التصميم الداخلي.

الحُكم: غير مُعالجة

أشار تقرير التقدم إلى بعض الجهود التي بذلتها الكلية في سبيل استقطاب أعضاء هيئة أكاديمية جدد، منها إشراك أحد أعضاء هيئة التدريس في تخصص علوم الطاقة والاستدامة من كلية الهندسة في الجامعة لتدريس بعض المقررات بدوام جزئي في العام الأكاديمي 2017–2018. وبفحص جداول الفصل الدراسي الثاني للعام الأكاديمي 2017–2018، وجداول أعضاء هيئة التدريس، لاحظت اللجنة انخفاض عدد أعضاء هيئة التدريس المعينين بنظام الدوام الكامل من (4) أعضاء في الأعوام السابقة إلى (3) أعضاء في العام الأكاديمي الحالي، كما تبين للجنة أن أحد أعضاء الهيئة الأكاديمية يشغل منصب نائب عميد الكلية، ومدير وحدة ضمان الجودة في الوقت نفسه، وأنَّ عضوًا آخر يعمل كمنسق للقسم وعضو مركز ضمان الجودة في الكلية، وتلاحظ اللجنة بقلق قلة أعضاء الهيئة الأكاديمية المعينين بنظام الدوام الكلي في البرنامج، خاصة وأنهم مكلفين في الوقت نفسه بأعمال إدارية أخرى. وقد علمت اللجنة من خلال لقائها بالطلبة أن بعض أعضاء هيئة التدريس يقدمون لهم العون والمساعدة بعد أوقات العمل الرسمية؛ مما يشير إلى عدم كفاية الوقت اللازم لمساعدة الطلبة أثناء ساعات العمل اليومية؛ مما ينعكس بصورة سلبية على أداء أعضاء هيئة التدريس لمهامهم الأخرى من بحث علمي، ومشاركة مجتمعية. ومن خلال مقابلة أعضاء الهيئة الإدارية والإدارة العليا للبرنامج في الجامعة، تبين أنه لا توجد خطة في الوقت الحالي لتعيين أعضاء هيئة أكاديمية جدد، وقد علل بعضهم ذلك بندرة العاملين في تخصصات دقيقة بعينها كتخصص التصميم

الداخلي للرعاية الصحية والضيافة، وقد لاحظت اللجنة من خلال النقاشات التي تمت أثناء الزيارة التتبعية، أنَّ الجامعة تحدد احتياجاتها من أعضاء هيئة التدريس – في المقام الأول – بناءً على نسبة عدد الطلبة إلى أعضاء هيئة التدريس، ويُعدُّ هذا المعيار غير كافٍ وغير مناسب وحده؛ لتحديد احتياجات القسم لأعضاء الهيئة الأكاديمية، خاصةً في ظل العدد المحدود للطلبة المسجلين في البرنامج، وتنوع التخصصات الدقيقة التي تتصل به. فضلاً عن ذلك، ومن خلال فحص أعداد الهيئة الأكاديمية المساهمة في البرنامج خلال الأربع سنوات السابقة، والسير الذاتية لأعضاء هيئة التدريس العاملين بنظام الدوام الكامل، وجداولهم الدراسية للعام الأكاديمي 2017–2018، وإحصائية عدد الأبحاث التي قدموها خلال الخمس سنوات السابقة وتقييم الطلبة لهم خلال الأعوام السابقة، لاحظت اللجنة عدم الاستقرار في أعضاء هيئة التدريس، حيث لا يوجد سوى عضوين فقط مستمرين منذ عدة سنوات، في حين أنَّ بقية الأعضاء يتغيرون من حين إلى آخر، وهو ما يثير القلق تجاه قدرة الكلية والبرنامج على استبقاء أعضاء هيئة التدريس لديهم. وبناءً عليه، ترى اللجنة أن هذه التوصية لم تتم معالجتها. ومن ثَمَّ، توصي بأنه ينبغي على الكلية تعيين أعضاء هيئة تدريس ذوي درجات علمية في تخصصات التصميم الداخلي المختلفة بنظام الدوام الكلي؛ بما يسمح بتحقيق المستوى المطلوب للطلبة، وتنفيذ خطط التطوير في البرنامج، وتعزيز عملية البحث العلمي.

توصية 2.3: *مراجعة نموذج تقييم الهيئة الأكاديمية؛ للتركيز على الأمور المتعلقة بالبحث العلمي، وإضافة عناصر أخرى أساسية للتقييم كالنشاط الجامعي، والانخراط في الأنشطة المجتمعية، والعمل التخصصي، والتي تؤخذ في الاعتبار عند ترقية أعضاء الهيئة الأكاديمية، وتتوافق مع رسالة الكلية وأهداف الجامعة.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

قامت الكلية بالتعاون مع إدارة الجامعة بإعادة تصميم نموذج تقييم الهيئة الأكاديمية، وإضافة عناصر جديدة للتقييم تتعلق بالبحث العلمي، والخدمة المجتمعية، والعمل الإداري، بحيث أصبح التقييم متوافقًا مع متطلبات الترقية في الجامعة، وتم تطبيق هذا التقييم منذ العام الأكاديمي 2017–2018، وقد تبين خلال المقابلات التي عُقِدت مع الإدارة العليا للبرنامج أن نموذج التقييم الحالي قد تم تصميمه بعد إجراء مقايسات مرجعية مع عدد من الجامعات الإقليمية، كما صرحت الإدارة العليا للبرنامج خلال المقابلات بأن الجامعة تمنح مكافآت مالية للنشر العلمي تتحدد قيمتها بحسب أهمية المجلة التي يُنشر فيها البحث. وقد أبدى أعضاء

هيئة التدريس والإدارة العليا للبرنامج، الذين تمت مقابلتهم أثناء الزيارة التتبعية رضاهم عن نتيجة تطوير نموذج التقييم، حيث إنه في حالة ملاحظة انخفاض في أداء أحد الجوانب فإن القسم يقترح الإجراءات المناسبة لمعالجته، وقد تم بالفعل عقد بعض ورش التدريب لأعضاء هيئة التدريس؛ لتقوية بعض الجوانب لديهم. وفي كل الأحوال، فإن عضو هيئة التدريس يتم إخطاره بنتيجة التقييم فور صدورها. وبناءً على ذلك، ترى اللجنة أنه قد تم اتخاذ إجراءات لمعالجة هذه التوصية، إلا أنه مازال من المبكر الحكم على مدى فاعلية الإجراءات المتخذة في دعم ترقية أعضاء الهيئة الأكاديمية، وتحقيق رسالة وأهداف الجامعة، ومن ثمَّ ترى اللجنة أن هذه التوصية قد تمت معالجتها بشكل جزئي.

توصية 2.4: *توفير العدد الكافي من المراجع العلمية، والكتب والمصادر التعليمية، والمجلات والدوريات الرائدة المعتمدة للتخصص، وتزويد كل طالب على حدة بطاولة رسم مخصصة في الاستديو على مدار الفصل الدراسي.*

الحُكم: مُعالجة كليًّا

قامت الكلية بالتنسيق مع المكتبة؛ لتوفير مراجع علمية، وكتب متخصصة، ومجلات ودوريات مناسبة وكافية للتخصص، إلى جانب توفير ميزانية سنوية لعمليات شراء الكتب بحسب ما نَمَى إلى علم اللجنة خلال المقابلات التي أجرتها مع أعضاء الهيئة الإدارية والأكاديمية. ووفقًا لتقرير التقدم، تمت زيادة أعداد الكتب والمراجع العلمية المرتبطة بتخصص التصميم الداخلي لترتفع من (1,060) كتابًا و(4) دوريات علمية في العام الأكاديمي 2015–2016 إلى (1,500) كتابٍ و(8) دوريات علمية في العام الأكاديمي 2017–2018، وهو ما أدى إلى ارتفاع نسبة إقبال الطلبة وأعضاء هيئة التدريس على الاستعارة من المكتبة، حيث تبين الإحصائيات المقدمة للجنة في تقرير التقدم زيادة عدد الاستعارات من المكتبة بعد تزويدها بالمراجع. وأثناء الزيارة التتبعية، قامت اللجنة بجولة تفقدية لمكتبة الجامعة، وتحققت من وجود مجموعة مناسبة من الكتب والمراجع العلمية الحديثة المطبوعة والمتاحة في التخصص. كذلك، فقد تم الاشتراك مؤخرًا في قاعدة البيانات الإلكترونية Avery Index، والتي تشمل العديد من المجلات والدوريات المتعلقة بتخصص التصميم الداخلي، والعمارة، والفنون. وقد علمت اللجنة – خلال المقابلات التي جرت مع أعضاء هيئة التدريس – أنه يؤخذ بمقترحاتهم لتطوير المكتبة وتحديثها دائمًا. كذلك فقد قامت اللجنة أثناء الزيارة التتبعية بمعاينة استوديوهات الرسم، وقد تبين للجنة المراجعة أنَّ عدد طاولات الرسم داخل

المرسم مناسب لعدد الطلبة خاصة في ظل التطورات الأخيرة، حيث تم توفير طاولة مع جهاز حاسوب ذي مواصفات احترافية عالية للطلبة في مرحلة التخرج ضمن قاعة مخصصة "مختبر مشروعات التخرج". كذلك تبين للجنة من خلال المقابلات التي جرت مع الطلبة أثناء الزيارة التتبعية، أنه في إمكان الطلبة استخدام طاولات الرسم بعد انتهاء وقت المحاضرة، وطوال أيام الأسبوع؛ مما ييسر لهم تأدية عملهم. وعلى الرغم من ذلك، فإن اللجنة ترى أن هذه التوصية قد تمت معالجتها كليًّا.

3. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين

يقيِّم هذا الجزء مدى معالجة برنامج البكالوريوس في التصميم الداخلي في جامعة العلوم التطبيقية للتوصيات الواردة في تقرير مراجعة البرنامج في شهر مايو 2016، تحت المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخريجين؛ ونتيجة لذلك فإنه يصدر حكمًا بخصوص مستوى تنفيذ كل توصية من التوصيات الخاصة بهذا المؤشر، كما وردت في الملحق (1) من هذا التقرير.

توصية 3.1: *إعادة النظر في الآلية المستخدمة لتحديد مدى تحقق مخرجات التعلّم المطلوبة الخاصة بالبرنامج.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

تضمنت خطة التحسين معالجة هذه التوصية من خلال استحداث آلية؛ لتحديد مدى تحقق مخرجات التعلم الخاصة بالبرنامج، بحيث تضمن تحقق كل مخرج على حدةٍ من خلال التقييم. ويشير تقرير التقدم إلى استحداث مصفوفة لربط طرائق التقييم بمخرجات كل مقرر، يتمُّ مراجعتها في بداية كل فصل دراسي؛ للتأكد من مناسبتها لنوع ومستوى المقرر، وتخضع هذه المصفوفة للمراجعة والتقييم في بداية كل فصل دراسي من قبل المراجع الخارجي؛ لضمان مناسبتها لنوع ومستوى المقرر، ثم يتم جمع التقييمات لكل مخرج تعليمي مطلوب على مستوى المقرر الدراسي ضمن مصفوفة أخرى تسمح بقياس مدى تحقق كل مخرج تعليمي على مستوى المقررات، وبعد ذلك يتمُّ تجميع هذه النتائج ضمن مصفوفة قياس على مستوى البرنامج؛ لقياس مدى تحقق كل مخرج تعليمي بشكل مستقل، وترى لجنة المراجعة أنَّ الآلية المستخدمة لتحديد مدى تحقق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج مناسبة لقياس مدى تحقق تلك المخرجات على مستوى المقررات الدراسية وعلى مستوى البرنامج، كما أنَّها تتيح إمكانية قياس كل مخرج على حدة، وقد لاحظت اللجنة تطبيق تلك الآلية من خلال فحص تقارير بعض المقررات مثل مقرر: "تاريخ التصميم الداخلي" (IND3103)، حيث تمت التوصية من قِبل عضو هيئة تدريس المقرر بإعادة النظر في تقييم بعض المخرجات؛ نتيجة انخفاض مستوى تحقق المخرجات المرتبطة بالمعرفة والفهم (a1, a2)، وهو ما يشير إلى تطبيق الآلية المستحدثة، والاستفادة من نتائجها في تحسين المقررات. ولكن وعلى الرغم من ذلك، فإنَّ تلك الآلية لم تكشف أن مخرج البرنامج (A1) الذي سبق التعرض له في (التوصية: 1.3) مُخْرَجٌ غيرُ قابلٍ للقياس؛ مما يشكك في مدى

فاعلية تلك الآلية. وعليه، توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية متابعة تنفيذ آلياتها الجديدة بصورة مستمرة وقياس فاعليتها. وبناءً على ذلك تجد اللجنة أنه تمت معالجة هذه التوصية جزئيًّا.

توصية 3.2: *استخدام سياسة المقايسة المرجعية بشكل أكثر احترافية، والقيام بمقايسة مرجعية رسمية للبرنامج مع معايير الجهات الاحترافية، وبرامج رائدة في التصميم الداخلي، وتوسيع أنشطة المقايسة المرجعية؛ لتشمل معايير القبول ومصادر التعلُّم، وأساليب تقييم وقياس مخرجات التعلُّم المطلوبة.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

يُظهِر تقرير التقدم، أنَّ الكليةَ قد قامت بمقايسة مرجعية رسمية من خلال إبرام مذكرات تفاهم مع بعض الجامعات العربية، كما تضمنت الأدلة المخاطبات التي أرسلتها الجامعة لتلك المؤسسات، حيث قامت الكلية بمقايسة مرجعية رسمية مع جامعتين من الأُردن، وهما: جامعة عمان الأهلية، وجامعة فيلادلفيا. وخلال المقابلات – أثناء الزيارة التتبعية – أشارت الإدارة العليا للبرنامج إلى أنه تم اختيار تلك الجامعات تنفيذًا لسياسة الجامعة في المقايسة المرجعية، إلا أنهم أشاروا إلى أن أحد أسباب اختيار هاتين الجامعتين قبولهما – دون باقي الجامعات – بإجراء مقايسة مرجعية رسمية مع الكلية. بالإضافة إلى القيام بمقايسة مرجعية غير رسمية مع جامعة فيرجينيا كومونولث الأمريكية في قطر، والقيام بمقايسة مرجعية غير رسمية على المستوى المحلي مع جامعة البحرين.

وبفحص الوثائق المرفقة، وما جاء في تقرير التقدم، وجدت اللجنة أنه تم استخدام نتائج هذه المقايسات في تطوير البرنامج الدراسي على عدة أصعدة، منها: اللائحة الدراسية، وقواعد القبول في البرنامج، ومخرجات تعلمه المطلوبة، والمراجع العلمية في المكتبة. غير أنَّ اللجنة قد لاحظت أنَّ المقايسة لم تشمل جوانب أخرى مثل: مصادر التعلم كمعامل الكمبيوتر، والتجهيزات المختلفة المرتبطة بالتخصص. كما علمت اللجنة أنَّ البرنامج يسعى للحصول على الاعتماد من مجلس اعتماد التصميم الداخلي CIDA كنوع من المقايسة المرجعية مع أفضل جهات التصميم الداخلي، وقد تم بالفعل اتخاذ إجراءات أولية تجاه ذلك، حيث قامت الكلية بالاستعانة بأحد الخبراء المعتمدين لدى CIDA؛ للقيام بمراجعة خارجية سنوية للبرنامج تغطي جوانب المنهج الدراسي وتدرجه، وقد أكَّد أعضاء هيئة التدريس خلال اللقاء الذي عُقِد مع لجنة المراجعة أن نتائج هذه المقايسة تم استخدامها في تطوير البرنامج، وإذ تُقِرُّ اللجنة بوجود سياسة مقايسة مرجعية رسمية تمَّ تنفيذها مع جامعتين أردنيتين، إلا أنها توصي بأنه ينبغي على الكلية شمول عملية المقايسة

المرجعية الرسمية لجميع جوانب البرنامج، وتوسيع نطاقها لتشمل جامعات إقليمية ودولية؛ لتحقيق أعلى مستوى ممكن من التميز. وبناءً على ذلك تجد اللجنة أنه تمت معالجة هذه التوصية جزئيًّا.

توصية 3.3: ***تبني سياسة رادعة فيما يتعلق بالانتحال الأكاديمي، ومراعاة حقوق الملكية الفكرية، وتطبيق إجراءات التحقق من عدم وجود انتحال أكاديمي في كل الأعمال التي يقدمها الطلبة، وتوعيتهم بما يتصل بالمفهوم الواسع للانتحال الأكاديمي.***

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

يشير تقرير التقدم إلى أن إخضاع أعمال الطلبة للفحص عبر برنامج TURNITIN – والمتاح لجميع الطلبة من خلال موقع الجامعة الإلكتروني – أصبح إجراءً ملزمًا، كما تشير الأدلة المقدمة إلى تنفيذ العديد من ورش العمل للتوعية بالانتحال الأكاديمي والتحذير منه، كذلك فإن يوم التهيئة للطلبة الجدد يتضمن العديد من الموضوعات، ومنها: التوعية بالانتحال الأكاديمي، كذلك يتم تدريب الطلبة على استخدام برنامج التحقق من الانتحال الأكاديمي "TURNITIN" كأحد الموضوعات الرئيسة في توصيف بعض المقررات، وقد تبين للجنة وجود سياسة مطبقة خاصة بالكشف عن الانتحال الأكاديمي والمعاقبة عليه، وقد تبين ذلك من خلال فحص الوثائق الخاصة بسياسة الجامعة للانتحال الأكاديمي، وكذلك الاطلاع على بعض الحالات التي ثبت عليها الانتحال، وتم تطبيق سياسة الجامعة عليها.

وفيما يتعلق بالانتحال في المشروعات العملية، فقد تبين للجنة من خلال فحص وثيقة توجيهات الجامعة بخصوص كشف حالات الانتحال في المقررات العملية، ومن خلال المقابلة مع أعضاء هيئة التدريس وجود إجراءات لمكافحة الانتحال الأكاديمي في المشروعات العملية، حيث إنَّ أستاذ المقرر يقوم بمتابعة الطلبة، وتوثيق مراحل المشروعات بدايةً من المخططات اليدوية، ومرورًا ببقية المراحل، كما يتم تثبيت مواعيد تسليم مراحل المشروع، وتحكيمها لتجنب حالات الانتحال منذ البداية، وفي حال اكتشاف أي حالة؛ يتم تحويلها للجنة المخالفات السلوكية؛ التي توصي بالعقوبة المناسبة، كما تبين للجنة من خلال المقابلات مع الطلبة درايتهم التامة بسياسة الانتحال الأكاديمي، وكيفية كشفه والتعامل معه. ومع ذلك لم يتضح للجنة كيفية مكافحة انتحال أفكار المشروعات، أو ما إذا كانت هناك إجراءات خاصة بكشف ذلك من البداية. ولذلك ترى اللجنة أن الآليات التي اتخذها فريق البرنامج تعالج هذه التوصية ولكن بشكل جزئي.

توصية 3.4: إعادة النظر في الآلية المستخدمة لضمان التوافق بين التقييم ومخرجات التعلّم المطلوبة الخاصة بالمقررات الدراسية، وأن يتمَّ تقييم كل مخرجات التعلّم المطلوبة والخاصة بالبرنامج، والمقررات الدراسية بشكل منهجي وشامل.

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

وفقًا لتقرير التقدم، فقد قامت وحدة ضمان الجودة والاعتماد بتطوير آلية؛ لضمان التوافق بين أدوات التقييم ومخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية والبرنامج، حيث تم تصميم مصفوفتين لهذا الغرض؛ إحداهما لقياس مدى تحقق المخرجات على صعيد كل مقرر دراسي، حيث يقوم أستاذ المقرر بإدخال نتائج الأدوات التقييمية التي تم استخدامها في نهاية كل فصل دراسي، ثم تغذي هذه المصفوفة مصفوفة أخرى يديرها منسق البرنامج؛ للتأكد من مدى تحقق مخرجات البرنامج، وتسمح بقياس مدى تحقق كل مخرج تعليمي بشكل مستقل على مستوى البرنامج الدراسي؛ مما يتيح متابعة نتائج تحقق المخرجات بصورة شاملة، كما أشار تقرير التقدم إلى إجراء عملية تدقيق في بداية كل فصل دراسي من قِبل مدققين داخليين، يحددهم منسق البرنامج؛ لمراجعة توصيف المقرر الدراسي، وما يحتويه من وسائل تعليم وتعلم، وأدوات التقييم، ومدى مناسبتها للمخرجات المطلوبة، ويشمل التدقيق مراجعة وسائل التعليم والتعلم، والبنية التحتية، والتحقق من أن المخرجات مصاغة بطريقة قابلة للنقل والقياس، وكذلك التحقق من الأدوات التقييمية، ومدى مناسبتها للمخرجات المستهدفة، ومستوى المقرر، ومدى جودة معايير التقييم، وهو ما تأكدت اللجنة من تنفيذه من خلال فحص بعض نماذج استمارات التدقيق الداخلي. وعلى الرغم من ذلك، وجدت اللجنة أنَّ أدوات التقييم في عدد من المقررات الدراسية، مثل: "تصميم داخلي (1) (IND231)"، و"تصميم داخلي (3) (IND331)"، و"مشروع التخرج (برمجة) (IND432)" التي تم فحصها خلال مراجعة ملفات المقررات أثناء الزيارة مُصاغةٌ بشكل غير صحيح، حيث تمت صياغتها في توصيفات المقررات الدراسية، وتوصيف البرنامج على شكل مهارات مُستهدَفة أو أهداف. ولذلك توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية عمل ورشة عمل بهذا الخصوص لفريق البرنامج وأعضاء هيئة التدريس، ومراجعة هذا البند على مستوى البرنامج الدراسي، وجميع المقررات الدراسية. وبناءً عليه فإن اللجنة ترى أن هذه التوصية قد تمت معالجتها جزئيًّا.

توصية 3.5: *إخضاع جميع أعمال الطلبة للتدقيق الداخلي، ووضع آلية لمراقبة تنفيذ إجراءات التدقيق الداخلي وتقييم فاعليتها.*

الحُكم: مُعالجة كليًّا

وفقًا لتقرير التقدم، وكما تبين من خلال الأدلة المقدمة، فقد قام فريق البرنامج بالتعاون مع وحدة ضمان الجودة في الكلية ووحدة ضمان الجودة في الجامعة بتعديل سياسة المُراجع الداخلي، بحيث تشتمل على تدقيق كافة أعمال الطلبة، كما تم توسيع نطاق التدقيق الداخلي؛ ليشمل تدقيق مواصفات المقرر قبل طرحه، وتدقيق أسئلة الامتحانات، ومدى عدالة التصحيح. وتتضمن الإجراءات تدقيق كافة أعمال الطلبة على مرحلتين: تدقيق قبلي؛ للتأكد من مدى ملاءمة وسائل التقييم للمخرجات المطلوبة، وتدقيق بعدي يشمل الامتحانات النهائية، وأعمال الطلبة الفصلية، ثم بعد ذلك تجمع النتائج، وتعرض على مجلس القسم، ثم تقر بعد ذلك في مجلس الكلية.

ومن ناحية أُخرى، فقد تم تطوير استمارة جديدة للتدقيق القبلي والبعدي، وقد اطلعت اللجنة أثناء الزيارة على نماذج معبأة من تلك الاستمارات، وتبين أنَّها تغطي العديد من الجوانب، كما أنَّ بها مكانًا مخصصًا لوضع أية ملاحظات من قبل المراجع الداخلي، وخانة أخرى لأستاذ المقرر؛ لتوضيح الإجراءات المتخذة حيال أية ملاحظات أو توصيات من قبل المراجع الداخلي، وقد اطلعت اللجنة على بعض التقييمات التي تم تعديلها بناءً على التغذية الراجعة من المراجع الداخلي خلال فحصها لملفات المقررات. وتأكدت من تطبيق تلك الآلية على كافة أعمال الطلبة، وفي كافة المقررات، كما علمت اللجنة أنَّ نتائج الطلبة لا يتم إعلانها إلا بعد مناقشة تقرير التدقيق الداخلي داخل القسم وإقرار النتيجة، كذلك تبين أن وحدة ضمان الجودة والاعتمادية في الكلية تتابع مدى الامتثال لملاحظات المراجع الداخلي من خلال "تقرير رصد تنفيذ التدقيق والاعتدال الداخلي"، وهو عبارة عن نموذج من صفحة واحدة؛ للتأكد من إجراء تدقيق على مواصفات المقرر، والاعتدال القبلي والبعدي له. وترى اللجنة أنَّ الممارسات والآليات التي تمت لمعالجة هذه التوصية ملائمة، وتؤثر بشكل إيجابي على دقة عملية تقييم أعمال الطلبة. وعليه ترى أن هذه التوصية قد تمت معالجتها كليًّا.

توصية 3.6: *تنفيذ سياسات وإجراءات الجامعة، خاصةً تلك المتعلقة باختيار الممتحنين الخارجيين، وضمان خضوع كل أساليب التقييم، وأعمال الطلبة التي قام بتقييمها عضو هيئة تدريس المقرر، أو اللجان المختلفة للتدقيق الخارجي المستقل.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

وفقًا لتقرير التقدم، فإنَّ البرنامجَ قد طور قائمة الممتحنين الخارجيين؛ لتضم خبراء من جامعة عمَّان الأهلية في الأردن، بدلاً من الاعتماد بشكل كلي على جامعة اليرموك – كما في السابق، كذلك تضمنت خطة التحسين التأكيد على الالتزام بتطبيق سياسة الجامعة الخاصة باختيار الممتحنين الخارجيين، ومن خلال فحص تقرير التقدم والوثائق المرفقة به تبين أن القسم انتهج سياسة الجامعة في اختيار الممتحن الخارجي، حيث يقدم القسم ترشيحاته بعد دراسة السير الذاتية لمن يمتلكون الخبرة، ويتم رفعها إلى لجنة المعايير الأكاديمية، والتي ترفع توصياتها إلى عمادة الكلية، ثم إدارة الجامعة لإقرارها. وبفحص السير الذاتية للممتحنين الخارجيين، تبين أنَّهم ثلاثة خبراء من جامعة عمَّان الأهلية؛ أحدهم متخصص في التصميم الجرافيكي، أما الاثنين الآخرين فلا يغطي تخصصهما الدقيق كافة المقررات المطروحة في برنامج البكالوريوس في التصميم الداخلي، ولذا توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية التوسع في قاعدة اختيار المحكمين الخارجيين في مجالات التصميم الداخلي المتعددة، وتنويع خلفياتهم الأكاديمية باختيارهم من أكثر من جامعة. أما بالنسبة لضمان خضوع كل أساليب التقييم للتدقيق الخارجي المستقل، فقد ذكر تقرير التقدم أنَّ ذلك يتم من خلال مراجعة البرنامج بشكل عام، التي يقوم بها المراجع الخارجي كل خمس سنوات. وبفحص سياسة الاعتدال الخارجي، ومرفقاتها، لاحظت اللجنة أنه تم تطوير نموذج جديد لتقرير المراجع الخارجي بما يتيح له كتابة التعليقات، وتقييم جميع عناصر العملية التدريسية، وقد وجدت اللجنة من خلال فحص تقرير المراجع الخارجي، أنَّه التزم بالنموذج المرفق بسياسة الاعتدال الخارجي، وقد غطى التقرير كافة الجوانب المدرجة بهذا النموذج، إلا أنَّ تقريره لم يتضمن حُكمًا عن كل معيار من تلك المعايير بـ "ممتاز – جيد – مُرْضٍ – غير مرض" على حسب ما ورد في النموذج، ولذا توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية ضرورة التزام المراجع الخارجي بوضع حكمه عن كل معيار كما هو مبين في سياسة الاعتدال الخارجي. أما بالنسبة لتنفيذ عملية تقييم فاعلية عمل المراجعين الخارجيين، فقد تبين للجنة من محاضر لجنة المعايير الأكاديمية والامتحانات أنَّ تقارير المراجعين الخارجيين تتم مناقشتها داخل اللجنة، إلا أنه لم يتضح أن توصيات المراجعين الخارجيين قد تمت مناقشتها أو التوصية باتخاذ إجراءات صادرة من اللجنة

الأكاديمية لتفعيلها، ومن خلال المقابلات التي أجرتها لجنة الزيارة مع أعضاء هيئة التدريس والإدارة العليا للبرنامج، وكذلك لقاء اللجنة الاستشارية وأرباب الأعمال، تبين أن مشروعات التخرج التي يقوم بها الطلبة تخضع للتقييم من قِبل لجنة؛ أحدُ أفرادها عضوٌ خارجيٌّ سواء من الخبراء في سوق العمل، أو من الأكاديميين المتخصصين، كما اطلعت اللجنة على نماذج معبأة لبعض مشروعات الطلبة العملية التي خضعت للتقييم، وتبين مشاركة عضو خارجي في تحكيم مشروعاتهم التي تم تقديمها للجنة، غير أنه لا توجد آلية لتدقيق تقييمات اللجان المختلفة وضمان اعتدالها. كذلك، فقد لاحظت اللجنة من خلال فحص سياسة الممتحن الخارجي للجامعة، ونماذج التدقيق الخارجي على مستوى المقررات الدراسية أنه على الرغم من أنَّ سياسة الجامعة تنص على أن مهام الممتحن الخارجي تشمل تقييمَ مدى عدالة التصحيح، وتقييم أداء الطلبة إلا أنَّ استمارة التقييم لا تُخضِع هذه الجزئية للتقييم، حيث يتم التقييم قبل إجراء الامتحانات فقط، كما أكد فحص النماذج المعبأة للمراجعين الخارجيين على مستوى المقررات الدراسية أثناء الزيارة أنها لا تتضمن تغذية راجعة عن أعمال الطلبة، ولا تشتمل على تقييم مدى عدالة التصحيح. ولذا، توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية تطوير الآلية المستخدمة في التدقيق؛ لتضمن خضوع أعمال الطلبة التي قام بتقييمها عضو هيئة تدريس المقرر، أو اللجان المختلفة للتدقيق الخارجي؛ تنفيذًا لسياسة الجامعة، ولذلك ترى لجنة الزيارة التتبعية أن تلك التوصية تمت معالجتها جزئيًّا.

توصية 3.7: *تطوير وتفعيل آليات مناسبة؛ للتأكد من أن مستويات أعمال الطلبة تتفق مع متطلبات ومستوى البرنامج.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

قام فريق البرنامج باتخاذ بعض الآليات لمعالجة هذه التوصية، منها: تطوير مصفوفة لربط تقييم مدى تحقق مخرجات التعلم الخاصة بالمقررات بمخرجات التعلم الخاصة بالبرنامج؛ لقياس مستوى إنجاز الطلبة بشكل مباشر، بالإضافة إلى القيام بعمل مقايسة بين مستوى مشروعات التخرج الخاصة بالطلبة في الجامعة، ومستوى طلبة جامعات مناظرة إقليميًّا كما تم توضيحه بتقرير التقدم؛ وقد نتجت عن عملية المقايسة التوصل إلى بعض جوانب القوة، وأخرى تحتاج إلى تحسين في أعمال الطلبة، وبناءً على ذلك تمَّ وضع خطة للتحسين. ووفقًا لتقرير التقدم، يتم تطبيق سياسة الانتحال الأكاديمي؛ للتأكيد على أصالة أعمال الطلبة، كما أنَّ مشروعاتهم يتم عرضُها على لجان تحكيم مشكلة من أعضاء داخليين في المشروعات العملية

للمستويات المختلفة، وأعضاء خارجيين في مشروعات التخرج؛ للتأكد من مدى ملاءمة الأعمال لمستوى كل مقرر وهو ما تبين للجنة من خلال الاطلاع على كشوف لجان التحكيم. إلا أنه لم يتم إرفاق ما يثبت التغذية الراجعة للممتحنين الخارجيين على مستوى كافة أعمال الطلبة، وهو ما لاحظته اللجنة من خلال فحص استمارات المراجعين الخارجيين للمقررات الدراسية، وكذلك تقرير المراجع الخارجي للبرنامج، والذي تضمن فقط تدقيق أساليب التقييم لا نماذج من أعمال الطلبة؛ للتأكد من أن مستوى أعمالهم تتناسب مع مستوى ومتطلبات البرنامج. ولذا، توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية تضمين لجان التحكيم والمناقشة في سياسة تقييم المشروعات العملية في جميع المراحل؛ لتقنينها وجعلها مُلزمة، وكذلك بتفعيل دور المراجعين الخارجيين للمقررات الدراسية والمراجع الخارجي للبرنامج في مراجعة أعمال الطلبة ومستويات إنجازهم – كما تم الإشارة سابقًا في (التوصية: 3.7) – للتأكد من اتِّفاقها مع مستوى البرنامج. وبناء على ما تقدم ترى اللجنة أن معالجة هذه التوصية قد تمت بصورة جزئية.

توصية 3.8: *إتاحة الفرصة لكل الطلبة للتدريب في مكاتب متخصصة للتصميم الداخلي، من خلال تعزيز التواصل مع أرباب الأعمال المتخصصين في المجال.*

الحُكم: *مُعالجة كليًّا*

وفقًا لتقرير التقدم، فقد تم تحديث قائمة بأماكن التدريب، وسعت الكلية لعقد مذكرات تفاهم مع العديد من المؤسسات المهنية التي تتلاءم مع تخصصات الكلية، حيث قام فريق البرنامج بالتنسيق مع وحدة التدريب في الكلية لعقد اتفاقية تفاهم مع شركتين متخصصتين في مجال التصميم الداخلي، سيتم تفعيلها اعتبارًا من الفصل الدراسي الثاني 2017–2018. وقد اطلعت اللجنة على إحصائية تتعلق بجهات التدريب والطلبة المتدربين خلال الثلاث سنوات الأخيرة؛ تبين فيها تنوعٌ في جهات التدريب وعددها. كما تبين للجنة من خلال مقابلة الطلبة وأرباب الأعمال أن الكلية تتيح لهم فرص التدريب في الأماكن المتخصصة، وتتابع عملية التدريب من خلال مشرفين أكاديميين من البرنامج. وترى اللجنة أن فريق البرنامج قد سعى نحو تعزيز التواصل مع أرباب الأعمال المتخصصين خلال الفترة السابقة، واتخذ ترتيبات مناسبة لمتابعة التدريب، وفقًا لما تم ذكره سابقًا، وتشجع على الاستمرار في السعي نحو توسيع دائرة التواصل مع أرباب الأعمال؛ لتوفير فرص تدريب أكثر للطلبة. وعليه ترى اللجنة أنَّ هذه التوصية قد تمت معالجتها كليًّا.

توصية 3.9: *زيادة عدد أعضاء المجلس الاستشاري في مجال التصميم الداخلي، وعقد اجتماعات المجلس الاستشاري بشكل منتظم، وفقًا لسياسة الجامعة، والتي تحدد الحد الأدنى للاجتماعات باجتماع واحد خلال الفصل الدراسي؛ حتى تتحقق استفادة أكبر من التغذية الراجعة.*

الحُكم: *مُعالجة كليًّا*

استجابةً لهذه التوصية، تم زيادة عدد أعضاء المجلس الاستشاري؛ ليصبح خمسة أعضاء من الخبراء المتخصصين في مجال التصميم الداخلي بدلاً من عضوين، وبدراسة السير الذاتية للخبراء الجدد تبين أنَّ هناك اثنين منهم كانوا أعضاء في المجلس القديم – قبل التعديل – وتم إضافة ثلاثة أعضاء آخرين؛ أحدهم أكاديمي من جامعة البحرين، والاثنان الآخران من العاملين في مجال التصميم الداخلي، ولديهم مكاتب متخصصة عاملة في البحرين. وهو ما تراه اللجنة معززًا لدور المجلس في تطوير البرنامج وربطه بسوق العمل. وتشير الأدلة المقدمة واللقاءات التي تمت أثناء الزيارة مع أعضاء اللجنة الاستشارية إلى أن المجلس يعقد جلساته بصورة منتظمة وفقًا لسياسة الجامعة، بواقع جلسة كل فصل دراسي. كما تبين للجنة أن المجلس على دراية بالعديد من الموضوعات المتعلقة بتطوير البرنامج مثل شروط القبول، وتعديل الخطة الدراسية، ومواصفات الخريجين وغيرها، والتي تُرفع له؛ بغرض مناقشتها، ووضع التوصيات المناسبة لمعالجتها. وقد وجدت اللجنة بالفعل بعض الأدلة على تفعيل تلك التوصيات من خلال تعديل الخطة الدراسية وشروط القبول. وترى اللجنة أن مستوى التقدم الذي حققته الكلية في معالجة هذه التوصية مقبولًا. وعليه ترى أن هذه التوصية قد تمت معالجتها كليًّا.

4. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة

يقيِّم هذا الجزء مدى معالجة برنامج البكالوريوس في التصميم الداخلي في جامعة العلوم التطبيقية للتوصيات الواردة في تقرير مراجعة البرنامج في شهر مايو 2016، تحت المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة؛ ونتيجة لذلك فإنه يصدر حكمًا بخصوص مستوى تنفيذ كل توصية من التوصيات الخاصة بهذا المؤشر، كما وردت في الملحق (1) من هذا التقرير.

توصية 4.1: رصد وتقييم فاعلية تنفيذ السياسات والإجراءات الخاصة بتقييم أعمال الطلبة من خلال وحدة ضمان الجودة التابعة للكلية.

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

ينص تقرير التقدم على أن وحدة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الكلية تقوم برصد وتقييم تنفيذ السياسات الخاصة بتقييم أعمال الطلبة من خلال متابعة سير عمليات التدقيق الداخلي والخارجي، وترفع بها تقريرًا ملخصًا لعميد الكلية. كما يتم إخضاع عمل وحدة الجودة في الكلية للتدقيق الداخلي من قِبل مركز ضمان الجودة في الجامعة. ومن خلال الأدلة المقدمة، فإن وحدة ضمان الجودة في الكلية تعقد اجتماعات دورية لمتابعة ومناقشة تنفيذ سياسات وإجراءات الجودة، ووضع خطط التحسين اللازمة، وهو ما يظهر من خلال محاضر اجتماعات وحدة الجودة، ومن خلال اللقاءات التي جرت أثناء الزيارة التتبعية، علمت اللجنة أنَّ الوحدة قامت بالعديد من التعديلات فهناك آليات تم استحداثها وآليات أخرى لم تكن مُطبَّقة، وتم متابعة تنفيذها، فعلى سبيل المثال، تم تطوير نموذج المراجع الداخلي، ونموذج التدقيق، ونموذج تقييم أعضاء الهيئة الأكاديمية؛ ليتم بشكل إلكتروني، وكذلك متابعة تقييم أعمال الطلبة من خلال برنامج TURNITIN لكشف الانتحال الأكاديمي. ووفقًا لتقرير التقدم، فقد نتج عن عملية المتابعة اكتشاف بعض الأخطاء، ووضع التوصيات بمعالجتها ومتابعة ذلك، ويعطي تقرير التقدم والوثائق المساندة العديد من الأمثلة على الأخطاء المكتشفة، وكيفية معالجتها، إلا أن اللجنة قد وجدت بعض الأخطاء التي لم يتم ملاحظتها في توصيف المقررات الدراسية وأيضًا بتوصيف البرنامج ، والمتعلقة بصياغة طرائق، ووسائل التقييم، والتي تم صياغتها في صورة أهداف تعلم – راجع (التوصية: 3.4) – فضلاً عن الملاحظات الأخرى التي سبق التطرق إليها في (التوصيتين: 3.5 و3.6) الخاصتين بتنفيذ آليات التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي. وقد تبين للجنة من اللقاءات التي عُقِدت أثناء الزيارة التتبعية أن وحدة ضمان الجودة

في الكلية مكونة من مديرها ويعاونه ثلاثة من أعضاء هيئة التدريس، وهم منسقو البرامج الدراسية في القسم (التصميم الجرافيكي، التصميم الداخلي، علوم الحاسب الآلي)، ويضطلعون جميعًا بالمهام المنوطة بهم في وحدة ضمان الجودة في الكلية، بالإضافة إلى مهام التدريس العادية التي يقومون بها. وإذ تُقِر اللجنة بالمجهودات التي قامت بها وحدة ضمان الجودة في الكلية والقائمون على العمل فيها، فإنها تشعر بقلق للعبء الزائد الملقى على عاتق أعضائها في العمل بوحدة ضمان الجودة في الكلية، إضافة إلى عملهم المعتاد كأعضاء هيئة تدريس بحِمْلٍ تدريسيٍّ كامل، وكمنسقين للبرامج، والذي قد يؤثر على قدرتهم في تغطية جميع المهام المنوطة بهم بدقة. ولذلك توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية الاستمرار في رصد وتقييم فاعلية تنفيذ السياسات والإجراءات الخاصة بتقييم أعمال الطلبة من خلال وحدة ضمان الجودة التابعة للكلية، وبتقليل العبء التدريسي على فريق عمل وحدة ضمان الجودة؛ لضمان دقة عمليات الرصد والتقييم. وترى اللجنة أن هذه التوصية قد تمت معالجتها جزئيًّا.

توصية 4.2: *ضمان أن جميع التعليقات التي يتم تجميعها من الأطراف ذات العلاقة يتم الاستفادة منها في تحسين البرنامج بشكل منتظم، وإبلاغ الأطراف ذات العلاقة بنتائج الاستبيانات والاجتماعات، مع إبقائهم على علم بمدى التقدم المتحقق فيما يتعلق بمقترحات التحسين.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

وفقًا لتقرير التقدم، يتم جمع التغذية الراجعة من عدة مصادر، منها: الاستبانات التي يتم فيها أخذ التغذية الراجعة من الطلبة واللقاءات التي يتم عقدها مع الخريجين، وأرباب الأعمال، وأعضاء الهيئة الأكاديمية وغيرهم، وقد اطلعت لجنة المراجعة على نماذج من استبانات الطلبة كما أكد الطلبة الذين تمت مقابلتهم أثناء الزيارة التتبعية أنَّ الكلية تستفيد من التغذية الراجعة في تحسين البرنامج، وحل المشكلات المتعلقة بهم، كذلك فقد تبين من خلال اللقاءات مع الإدارة العليا للبرنامج، وأعضاء هيئة التدريس أنَّ كافة نتائج الاستبيانات بالإضافة إلى آراء ومقترحات أعضاء هيئة التدريس تُناقش داخل الأقسام العلمية، وتُتَّخذ الإجراءات اللازمة لتفعيلها، ثمَّ تُرفَعُ لمستويات أعلى إذا احتاج الأمر ذلك. كذلك أشار أعضاء المجلس الاستشاري خلال اللقاء إلى أنه تطرح أثناء اجتماعات المجلس الاستشاري العديد من الآراء والتي يتم وضع التوصيات بشأنها ومتابعة تنفيذها، ومنها على سبيل المثال التوصية باستخدام البرنامج الخاص بنمذجة المباني Revit، والذي تم شراؤه وتطبيقه بناءً على ذلك. ووفقًا لتقرير التقدم، فإنه يتم إبلاغ الأطراف

المختلفة بالقرارات والتعديلات التي يتم اتخاذها، إلا أنَّ آلية إبلاغ الأطراف ذات الصلة بنتائج الاستبيانات، والاجتماعات، ومدى التقدم المُتحقق فيما يتعلق بمقترحات التحسين غير واضحة، وقد تأكد ذلك للجنة من خلال اللقاءات التي أجرتها أثناء الزيارة التتبعية مع أعضاء المجلس الاستشاري، والطلبة، وأرباب الأعمال، حيث تباينت إجاباتهم فيما يتعلق بآليات إبلاغهم بالقرارات، والتعديلات المتخذة. لذا، توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية تبني آليات واضحة ومحددة تضمن إبقاء الأطراف المعنية على دراية بمدى التقدم المُتحقق فيما يتعلق بمقترحات التحسين. وبناء عليه، تجد اللجنة أن هذه التوصية معالجة جزئيًّا.

5. الاستنتاج

بعد أخذ تقرير التقدُّم الذي أعدته المؤسسة، والأدلة التي جُمعت من المقابلات والوثائق التي كانت متوفرة أثناء الزيارة التتبعية في الاعتبار، فإن اللجنة توصلت إلى الاستنتاج التالي بما ينسجم مع *إجراء الزيارة التتبعية لمراجعة البرامج الأكاديمية*، الصادر عن إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب:

حقق برنامج البكالوريوس في التصميم الداخلي، والذي تطرحه كلية الآداب والعلوم، جامعة العلوم التطبيقية، "تقدم ملائم"؛ ونتيجة لذلك فإن البرنامج لن يحتاج إلى زيارة تتبعية أخرى.

ملحق1: الحُكم الخاص بكل توصية

الحُكم	المعيار
معالجة كليًّا	لقد أظهرت المؤسسة تقدماً ملحوظاً في معالجة التوصية، وقد تمخضت الإجراءات التي قام بها فريق البرنامج عن تحسينات هامة في الجانب الذي تم تشخيصه، وبالنتيجة، ساهمت في استيفاء متطلبات المؤشر.
معالجة جزئيًّا	قامت المؤسسة بإجراءات إيجابية لمعالجة التوصية. وهناك أدلة على أن هذه الخطوات قد أدت إلى التحسينات، وأن هذه التحسينات مستدامة. والإجراءات المتخذة إيجابية، ولكنها ذات أثر محدود على قدرة البرنامج على استيفاء متطلبات المؤشر.
غير معالجة	لم تتخذ المؤسسة الإجراءات المناسبة لمعالجة التوصية و/ أو أن الإجراءات المتخذة ذات أثر قليل أو ليس لها أثر على جودة تقديم البرنامج والمعايير الأكاديمية. ولاتزال نقطة الضعف موجودة فيما يتعلق بهذا التوصية.

ملحق 2: الحُكم الإجمالي

الحُكم الإجمالي	المعيار
تقدمٌ جيد	لقد قامت المؤسسة بمعالجة معظم التوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة و/ أو تقرير المتابعة السابقة بشكلٍ كامل، وتشمل هذه التوصيات ذات التأثير الأكبر على جودة البرنامج، وتقديمه، والمعايير الأكاديمية. وما تبقى من التوصيات معالج بشكلٍ جزئي. **وليس هناك حاجة لزيارة تتبعية أخرى.**
تقدم ملائم	قامت المؤسسة جزئيًّا على الأقل بمعالجة معظم التوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة و/ أو تقرير المتابعة السابقة بما فيها تلك التوصيات التي لها تأثير كبير على جودة البرنامج، وتقديمه، والمعايير الأكاديمية. وهناك عدد من التوصيات التي تمت معالجتها بشكلٍ كامل، وهناك أدلة على أن المؤسسة يمكن أن تحافظ على التقدُّم المتحقق. **وليس هناك حاجة لزيارة تتبعية أخرى.**
تقدم غير ملائم	لقد حققت المؤسسة القليل من التقدُّم أو لم تحقق تقدماً في معالجة عدد مهم من التوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة و/ أو تقرير المتابعة السابقة، لاسيما تلك التوصيات التي لها أثر كبير على جودة البرنامج، وتقديمه، والمعايير الأكاديمية. **هناك حاجة للقيام بزيارة تتبعية ثانية**، في حال كانت هذه الزيارة التتبعية الأولى للبرنامج.